



قرار رقم (56) لسنة 2016

بشأن

**رخصة نظام استثمار جماعي الممنوحة لتأسيس صندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي
الثاني لشركة بوبيان كابيتال للاستثمار**

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما؛
- وبناء على طلب شركة بوبيان كابيتال للاستثمار للقيام بتأسيس صندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني في دولة الكويت؛
- وعقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة بوبيان كابيتال للاستثمار؛
- والنظام الأساسي ونشرة الإصدار واتفاقيات مقدمي الخدمات الإدارية لصندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني؛
- وبناء على قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في اجتماعه رقم (19) لسنة 2016 المنعقد بتاريخ 2016/05/31.

قرر ما يلي

تمنح شركة بوبيان كابيتال للاستثمار الموافقة على تأسيس صندوق بوبيان للسوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني، ويكون طرح وحدات الصندوق طرْحاً عاماً برأس مال متغير وتبلغ حدوده من 5,000,000 د.ك (فقط خمسة ملايين دينار كويتي) إلى 1,500,000,000 د.ك (فقط مليار وخمسمائة مليون دينار كويتي) بقيمة اسمية قدرها 1 د.ك (فقط واحد دينار كويتي) للوحدة الواحدة. والحد الأدنى للاشتراك في الصندوق للمشارك الواحد هو 10,000 د.ك (فقط عشرة آلاف دينار كويتي)، ويسمح بالاشتراك بمضاعفات 1,000 د.ك (فقط ألف دينار كويتي).

مادة أولى:

يطرح للاكتتاب 1,425,000,000 وحدة (فقط مليار وأربعمائة وخمسة وعشرون مليون وحدة) أي بواقع 1,425,000,000 د.ك (فقط مليار وأربعمائة وخمسة وعشرون مليون دينار كويتي). وتكون الجهة التي تتلقى طلبات الاكتتاب هي:

- شركة بوبيان كابيتال للاستثمار.
- بنك بوبيان.

مادة ثانية:



أهداف نظام الاستثمار الجماعي بناءً على ما ورد في نشرة الإصدار.

مادة ثالثة:

مدة الصندوق خمس عشرة سنة ميلادية، تبدأ اعتباراً من تاريخ قيده في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة وهي قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة، وذلك بعد الحصول على موافقة ما يزيد عن 50% من مالكي وحدات الاستثمار وجهة الإشراف.

مادة رابعة:

يمنح الصندوق رخصة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ كتاب الموافقة على منح الرخصة الصادر عن الهيئة بهدف استكمال متطلبات الهيئة والحد الأدنى لرأس مال الصندوق، ولا يجوز مزاولة أي نشاط من أنشطة الصندوق استناداً إلى هذا الترخيص المؤقت.

مادة خامسة:

في حال انقضاء مدة الترخيص المؤقت دون استكمال المتطلبات المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القرار، يسقط الترخيص المؤقت، ما لم يتم تمديد سريان الترخيص لمدة أخرى مماثلة بناءً على طلب المرخص له قبل انتهاء المدة الأصلية للترخيص.

مادة سادسة:

تدفع الرسوم المقررة خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة، اعتبر القرار كأن لم يكن.

مادة سابعة:

يرخص للصندوق بعد استكمال الحد الأدنى لرأس المال مدة ثلاث سنوات من تاريخ قيده في سجل الهيئة.

مادة ثامنة:

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

مادة تاسعة:

د. نايف فلاح مبارك الحجرف



صدر بتاريخ: 2016/06/02